الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

ـ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017 ـ

تقريـر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2017

رئيـــس اللجنـــة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنـة: سامي الفطناسي

مقـــرر اللجنـــة: شكيب باني

المقرر المساعـــد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعـــد: سامية حمودة عبو

نوفمبر 2016

تقريـر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،
السيد النائب الأول،
السيد النائب الثاني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2017، وتقدم في ما يلي هم ما تضمنته وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي الواردة عليها من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخصوص النتائج المنتظر تحقيقها سنة 2016 ومنوال التنمية لسنة 2017:

النتائج المنتظرة لسنة 2016:

شهدت الفترة المنقضية من سنة 2016 تواصل استقرار المشهد السياسي وتسجيل تحسّن نسبي للوضع الأمني إضافة إلى المصادقة على جملة من الإصلاحات الهيكلية الهامة في عديد المجالات كقانون الاستثمار وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المنافسة والأسعار والقانون الأساسي للبنك المركزي التونسي.

وقد سجّل الوضع الاقتصادي تحسّن نسبي لنسق النمو خاصة بعد الاسترجاع التدريجي لإنتاج الفسفاط ومشتقاته وتحسّن مؤشرات السياحة منذ شهر جويلية مع مواصلة التحكم في تطور الأسعار، في حين تواصلت الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة بسبب ارتفاع كتلة الأجور وتراجع الموارد الذاتية.

واستنادا إلى النتائج المسجلة وآفاق تطور بعض الأنشطة خلال الفترة المتبقية من السنة الحالية، ينتظر بالنسبة لكامل السنة تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالـي تقدّر بـ 1,5 % بالأسعار القارة مقابل 0,8 % سنة 2015، علما وأنه دون احتساب قطاع الفلاحة يُنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,0 %.

كما ينتظر أن يتطوّر الاستثمار الجملي خلال كامل السنة بنسبة 7,0 % بالأسعار الجارية وأن تبلغ نسبة الاستثمار 19,5 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى هذا التطور بالخصوص إلى تطوّر نفقات التنمية بعنوان ميزانية الدولة بنسبة 41,7 % لتبلغ 996,9 م.د في موفى شهر جويلية 2016 حيث بلغت نسبة الإنجاز خلال هذه الفترة 50,2 % من الاعتمادات المضمنة في قانون المالية لسنة 2016 وتطوّر المساعدات للاقتصاد بنسبة 5,7 % إلى موفى شهر جويلية سنة 2016 مقابل ارتفاع بنسبة 3,5 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية. هذا بالإضافة إلى تطوّر هام لنوايا الاستثمار في القطاع الصناعي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2016 (1896,9 م.د مقابل 1705,2 م.د).

وقد شهدت المبادلات التجارية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2016 تطوّرات متفاوتة على مستوى جميع القطاعات، حيث تمّ تسجيل:

- تطور صادرات وواردات السلع على التوالي بنسبة 1,2 % و(0,5-) % مقارنة بالنتائج المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2015،
- انخفاض العائدات السياحية بنسبة 12,2 %،
- تقلّص العجز التجاري الذي بلغ 8253,5 م.د مقابل 8599,4 م.د خلال الثمانية أشهر الاولى من سنة 2015،
- تحسّن نسبة التغطية لتبلغ 69,2 %.

وبالنظر إلى تطور باقي التحويلات والعمليات المالية مع الخارج، بلغت الموجودات من العملة 12783,6 م.د إلى غاية 26 سبتمبر 2016 أي ما يعادل 116 يوما من التوريد مقابل 12694,7 م.د و111 يوما خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما تواصل تراجع قيمة الدينار تجاه أهم العملات الأجنبية.

وعلى أساس النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، ينتظر أن يتطور مؤشّر الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 3,6 % سنة 2016. ويُعزى التحكم النسبي في تطوّر مستوى الأسعار للإجراءات الظرفية التي تم اقرارها لمعالجة الإشكاليات المتصلة بالعرض وذلك من خلال تكثيف الجهود لضمان وفرة الإنتاج لبعض المواد الأولية الحساسة وتكوين المخزونات التعديلية، إضافة إلى تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم الحوار والتشاور مع المهنيين لتعديل الأسعار.

وبالنسبة للنتائج المنتظرة في تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سنة 2016، تشير التقديرات إلى ارتفاع الموارد الذاتية للميزانية بنسبة 6,6 % لتبلغ 21491 م.د.

أما على مستوى النفقات، فمن المنتظر أن يبلغ إجمالي الإنفاق 29154 م.د في موفى سنة 2016 أي بزيادة قدرها 2292 م.د مقارنة بموفى سنة 2015، وفي المقابل ستسجّل نفقات التنمية ارتفاعا بنسبة 15,5 % نتيجة التحسّن الحاصل في نسق إنجاز المشاريع العمومية. أما نفقات خدمة الدين ستسجل ارتفاعا بنسبة 13,9 % لتبلغ 5250 م.د نتيجة تدهور سعر صرف الدينار. كما ينتظر أن تبلغ نسبة عجز الميزانية من الناتج دون اعتبار موارد التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة 5,6 % في موفى سنة 2016 مقابل 4,8 % مسجلة خلال سنة 2015. وستبلغ نسبة التداين العمومي من الناتج حوالي 63 % مقابل 54,9 % مسجلة سنة 2015.

منوال التنمية لسنة 2017:

تمثل سنة 2017 المنطلق الفعلي لتنفيذ توجّهات وأهداف مخطط التنمية 2016 ـ 2020 وهي تتميز بجملة من التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني مع استمرار وجود عديد المخاطر التي اتّسم بها آفاق النمو العالمي، إضافة إلى تذبذب أسعار الصرف وتراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. ويستند منوال التنمية للسنة القادمة على مضمون وثيقة قرطاج وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية والذي يرمي إلى استعادة الثقة وتوطيد مقومات النمو من خلال تسريع نسق الإصلاحات المعمّقة والشاملة لاستعادة حركية النشاط الاقتصادي ودعم مجالات المبادرة الخاصة والاستثمار، إضافة إلى تكريس مقتضيات الحوكمة والانخراط الفاعل للأطراف الاجتماعية في الشأن التنموي.

ويهدف منوال التنمية لسنة 2017 أساسا إلى الاسترجاع التدريجي للنسق العادي للنمو وللتوازنات الكبرى للاقتصاد مع التسريع في وتيرة الإصلاحات الهيكلية في جميع المجالات والشروع في انجاز عدد من المشاريع الكبرى المدرجة ضمن مخطط التنمية لإعادة الثقة في الاقتصاد الوطني على المستويين المتوسط والبعيد.

ونتيجة تتالي الصعوبات والتقلّبات الظرفية التي تمرّ بها البلاد، يتمثل الهدف في تحقيق نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي تقدّر بـ 2,5 % سنة 2017 مقابل 1,5 % منتظرة لسنة 2016. وسيساهم هذا المستوى من النمو في تحسين الدخل الفردي ليبلغ 9278 دينار سنة 2017 مقابل 8611 دينار سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي دون اعتبار الفلاحة والصيد البحري سيتطور بنسبة 2,3 % سنة 2017 مقابل 2,0 % منتظرة لسنة 2016. كما ينتظر أن تبلغ إحداثات الشغل حوالي 58 ألف موطن شغل جديد وذلك باعتبار إحداثات الشغل المتأتية من الإجراءات الاستثنائية والسياسات والبرامج النشيطة للتشغيل والمقدرة بحوالي 15 ألف موطن شغل جديد خلال سنة 2017.

وباعتبار اعتماد منوال التنمية على تطور مساهمة الطلب الداخلي في النمو، ينتظر أن يرتفع استهلاك العائلات بنسبة 3,8 % سنة 2017 مقابل 3,6 % سنة 2016 وأن يتطور الاستهلاك العمومي بنسبة 1,6 % مقابل 3,1 % سنة 2016. وتجدر الاشارة الى ان الاستهلاك بعنصريه الخاص والعام مثّل القاطرة الأساسية للنمو خاصة في الفترات التي شهدت تراجعا في الاستثمار والتصدير. كما ينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 10,2 % بالأسعار الجارية سنة 2017 ليرتفع حجمه إلى 19599 م.د أي ما يعادل 19,9 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز عن 2530 م.د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 2050 م.د متوقعة سنة 2016.

وستشهد السنة المقبلة مواصلة الجهود الرامية إلى مزيد التحكّم في تطوّر الأسعار حيث ينتظر أن تستقرّ نسبة التضخم في حدود 3,6 % نتيجة الإجراءات التي تهدف إلى مزيد مراقبة مسالك التوزيع والتقليص من التهريب والتجارة الموازية.

وفي مجال المبادلات مع الخارج، وبالنظر إلى استرجاع ديناميكية النشاط في عدد من القطاعات الحيوية كالفسفاط والمناجم والسياحة وكذلك تحسّن الطلب الخارجي والداخلي، يقدّر تطور صادرات وواردات السلع والخدمات على التوالي بنسبة 6,8 % و 5,7 % بالأسعار الجارية مقابل 1,1 % و1,8 % منتظرة سنة 2016. كما ينتظر أن يبلغ العجز الجاري للمدفوعات الخارجية نسبة 8,1 % من الناتج المحلي الإجمالي لكامل سنة 2017 مقابل 8,7 % منتظرة سنة 2016.

وبخصوص توفير حاجيات التمويل الداخلي للاقتصاد، يُنتظر أن تبلغ موارد الادخار الوطني 11723,9 م.د مقابل 10605,2 م.د منتظرة سنة 2016 لتمثل حوالي 11,7 % من الدخل المتاح وتساهم في تغطية حاجيات التمويل الجملية في حدود 47,9 % مقابل نسبة 47,5 % منتظرة سنة 2016.

وباعتبار المستوى المتوقع للعجز الجاري ومتطلبات تسديد أصل الدين وكذلك الترفيع في الاحتياطي من العملة الاجنبية بقيمة 100 م.د لتغطية ما لا يقل عن 130 يوم توريد، من المتوقع أن تبلغ جملة الحاجيات من التمويل الخارجي 12741 م.د سنة 2017.

وينتظر الاستجابة لهذه الحاجيات عبر تعبئة موارد في شكل هبات بمبلغ 433 م.د وقروض متوسطة وطويلة الأجل في حدود 9778 م.د واستثمارات خارجية بقيمة 2530 م.د.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على توفير التمويل الضروري للاقتصاد من خلال إيجاد الآليات اللازمة لتطوير الادخار الوطني والترفيع في مساهمته وتحسين خدمات الجهاز المصرفي الموجهة لتعبئة الادخار على المستوى الداخلي وإضفاء المزيد من النجاعة على السياسات المالية، هذا بالإضافة إلى مواصلة تعبئة الموارد المالية وتحسين هيكلتها على المستوى الخارجي.

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم 26 أكتوبر 2016 جلسة للاستماع إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2017 والذي كان مرفوقا بثلّة من إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة أكّد الوزير أن الوضع العام خلال سنة 2016 تميّز باستقرار المشهد السياسي بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتحسّن الوضع الأمني علاوة على تحسن النشاط في قطاعي الفسفاط والسياحة والتحكم في تطور الأسعار، مع استكمال إعداد مخطط التنمية 2016 ـ 2020 والمصادقة على جملة من القوانين تتعلق بإصلاحات هيكلية هامة كقانون الاستثمار وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون البنوك، ولكن في المقابل، تواصل تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني وارتفاع حجم الدين العمومي وارتفاع عجز الميزانية وانخفاض سعر صرف الدينار.

ثم استعرض الوزير الأهداف التنموية لسنة 2017 والتي تتمثل في الترفيع في نسبة النمو من خلال العمل على استرجاع نسق الإنتاج واستقطاب الاستثمار الخارجي والترفيع في مساهمة التصدير، إضافة إلى التحكم في التوازنات المالية الكبرى بالتقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتدعيم مجهود التنمية بالجهات الداخلية.

وفي نفس السياق، تعرّض الوزير إلى أهمّ السياسات والبرامج المزمع القيام بها والتي تتمثل خاصة في:

- دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال وذلك من خلال تركيز الإطار المؤسساتي للقانون الجديد للاستثمار وتبسيط الإجراءات وتقليص التراخيص وكذلك تطوير منظومة التمويل ودعم الاندماج المالي بإحداث بنك الجهات،
- دفع التنمية بالجهات بمواصلة إنجاز مشاريع تنمية المعتمديات الحدودية في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب وإنجاز دراسة حول "التمييز الإيجابي كمبدأ دستوري لتعزيز العمل اللائق بمناطق التنمية الجهوية" بتمويل من مكتب العمل الدولي (BIT)، هذا بالإضافة إلى مواصلة برامج التنمية المندمجة والتنمية الحضرية المتكاملة وتهذيب وإدماج الأحياء السكنيّة لتحسين الظروف المعيشيّة بالجهات والعمل على تطوير اللامركزية بالانطلاق في إعداد الدراسات لتقسيم التراب التونسي إلى جهات وأقاليم ومواصلة تعميم النظام البلدي وإجراء الانتخابات البلدية.
- تنويع النسيج الاقتصادي والرفع من قدرته التشغيلية خاصة من خلال النهوض بالقطاعات الواعدة ودعم التصدير وتطوير البنية الأساسية واستحثاث نسق انجاز مشاريع الطرقات السيارة،
- التنمية البشرية والنهوض الاجتماعي والمتعلقة أساسا بمواصلة إنجاز مشاريع مراكز التكوين المهني ودعم مواكبتها لسوق الشغل وتفعيل برنامج "عقد الكرامة" علاوة على مواصلة إرساء مُعرّف اجتماعي وحيد وتركيز بنك معطيات حول العائلات المعوزة،

- اعتماد الاقتصاد الأخضر لضمان تنمية مستدامة خاصة من خلال انطلاق برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط ومواصلة أشغال تحسين نوعية المياه المعالجة واستكمال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وخلال النقاش، أثار النواب عدّة تحفّظات بخصوص عدم التناسق بين التوجهات العامة والسياسات المعتمدة والمضمّنة في الميزان الاقتصادي والوثيقة التوجيهية للمخطط، إضافة إلى غياب تجسيم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة.

وتقدّموا بجملة من الاستيضاحات والتساؤلات تمحورت أساسا حول:

*** الميزان الاقتصادي:**

- غياب النظرة الاستراتيجية في مشروع الميزان الاقتصادي وعدم التناسق مع الوثيقة التوجيهية للمخطط، إضافة إلى غياب الإصلاحات الهيكلية لإنعاش الاقتصاد،
- ضرورة التنسيق في الأرقام بين معطيات الميزان الاقتصادي من ناحية وميزانية الدولة من ناحية أخرى،
- ملاحظة أن عنوان الجزء الثاني من مشروع الميزان الاقتصادي تعلق بتطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية إلا أنه لم يقع التنصيص على استراتيجية واضحة للدولة لتمكينها من استرجاع ديناميكية الاقتصاد الوطني خلال السنة القادمة.

*** تشجيع الادخار:**

- عدم وجود آليات لتشجيع الادخار الوطني،
- نسبة الادخار المبرمجة والاستثمارات غير المباشرة لا تتلاءم مع السياسات المضبوطة بالمخطط.

*** دفع الاستثمار:**

- ضرورة العمل على إنجاح المؤتمر الدولي للاستثمار في تونس والتسويق الجيد له لتحقيق الغاية المرجوة منه وخاصة استقطاب الاستثمار الخارجي،
- التساؤل حول المشاريع المبرمجة لتقديمها في مؤتمر الاستثمار إن كانت جديدة أم لا،
- التأكيد على أن الاستثمار مرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والأمني وبالسلم الاجتماعي، إلى جانب توفير منظومة قانونية واضحة وشفافة،
- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص الذي سيمكّن من تسريع نسق النمو الاقتصادي،
- غياب مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

*** التشغيل:**

- إهمال المسائل المتعلقة بالتشغيل والإصلاحات الاقتصادية الكبرى،
- اعتبار أن إحداثات الشغل المتوقعة والتي تمثل حوالي 58 ألف موطن شغل جديد غير واقعية بما أن نسبة النمو لا تمكّن نظريا إلاّ من إحداث حوالي 38 ألف موطن شغل.

*** التنمية الجهوية:**

- التأكيد على مبدأ التمييز الايجابي وتفعيل برنامج التنمية المندمجة الذي يرتكز على تنمية المعتمديات الأكثر تهميشا بالاستناد إلى مؤشر التنمية،
- غياب العدالة داخل نفس الجهة بين مختلف المعتمديات وعدم اعتماد التمييز الإيجابي بين مكوّنات الجهة،

- مدى ارتباط مخطط التنمية بمقترحات المجتمع المدني وبمقترحات النواب خاصة في الحد من التفاوت بين الجهات،
- التساؤل عن عدم وجود إدارة عامة للتنمية الجهوية في التنظيم الهيكلي الجديد للوزارة باعتبارها الهيكل الوحيد المخوّل له برمجة وإنجاز التنمية في الجهات.

*** التنمية المستدامة:**

- في ما يتعلق ببرنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط: من الأجدى الحرص على إعادة تطهير المياه المستعملة (المياه المعالجة) اعتمادا على المواصفات الدولية وذلك للنهوض بالقطاع الفلاحي خاصة في مجال الأشجار المثمرة والزراعات العلفية،

*** المشاريع العمومية:**

- لم يتضمن الميزان الاقتصادي إجراءات للتقليص من التعطيلات التي تحول دون استكمال المشاريع العمومية،

*** تساؤلات مختلفة:**

- الأهداف المبرمجة عبارة عن إعلان نوايا لا تتضمن آليات للإنجاز،
- غياب كلّي لتجسيد نتائج المخطط الذي أُعدّ بتشاركية وهيمنة واضحة للإدارة المركزية في أهم المشاريع المعتمدة لسنة 2017،
- اقتراح مراجعة وثيقة الميزان الاقتصادي ودعمها بتحليل دقيق ومفصّل للوضعية الاقتصادية في تونس،
- مدى حرص الوزارة على إعداد مقاربة لمنوال تنمية جديد،
- العمل على الترفيع في نسبة تأطير الموظفين في الإدارات اللامركزية بهدف تطوير الجماعات المحلية لتجسيم اللامركزية التي نصّ عليها الدستور وذلك على غرار الدول المتقدمة،

- الحرص على تكوين وتأهيل الموظفين العموميين مع تجنّب الانتدابات العشوائية في الوظيفة العمومية،
- تجميد الزيادة في الأجور من شأنه التخفيض في مساهمة الخدمات غير المسوّقة في النمو،
- اعتبار أن التقديرات المتعلقة بنسبة نمو قطاع الصناعات المعملية وعدد مواطن الشغل المبرمجة (58000 موطن شغل) مبالغ فيها،
- ضرورة العمل على التقليص من المديونية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا،
- ضرورة التحكّم في التوريد خاصة في ما يتعلق بالسلع الكمالية، فكلما تضاعف حجم الواردات تفاقمت نسبة التضخم وانزلاق الدينار ويمكن التقليص في حجم الواردات عبر مراجعة الاتفاقيات التي يُسمح لنا بتغيير بعض بنودها في حالة تعرّض الاقتصاد للضرر، إضافة إلى العمل على أخذ قرارات جريئة في تطبيق الفصل 35 من الاتفاقية الممضاة مع منظمة التجارة العالمية مما سيساهم في إنتعاش الاقتصاد الوطني حتى يتجاوز الاوضاع الحرجة التي يمر بها،
- تمّ التنصيص على برنامج للارتقاء بالأراضي الدولية في حين أن هنالك نقص في إمكانيات ديوان الأراضي الدولية.

وفي ردّه، أوضح السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أن من أهم العوامل التي تُعيق تطور النمو الاقتصادي وتعرقل دفع الاستثمار هي الفساد والبيروقراطية والقوانين المتناقضة مؤكدا أنه على الرغم من أن بلادنا هي الدولة الاكثر تنافسية من بين دول شمال افريقيا إلا أنها لم تتمكن من استقطاب الاستثمار الخارجي بسبب عدم تحقيقها للاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي.

ومن جهة أخرى، أفاد أنه بالإمكان تحقيق نسب نمو مرتفعة تتجاوز نسبة الـ 5 % المدرجة بوثيقة المخطط إذا استرجعت جل القطاعات الاقتصادية نسق تطورها العادي وإذا ما تم تغيير منهجية التخطيط القديمة المتبعة، مُبرزا أن بلادنا تزخر بالطاقات البشرية والخبرات العالية المشهود بكفاءتها عالميا في جميع المجالات ولكن يجب العمل على اعتماد أفكار مُجدّدة ذات قيمة مضافة عالية.

وبخصوص الانتقادات الموجهة لوثيقة الميزان الاقتصادي من حيث الشكل والمضمون، أشار الوزير إلى أن مشروع الوثيقة الأولية للميزان الاقتصادي يتضمن حوالي 1000 صفحة ولذلك اتخذ القرار بالتقليص في حجمه حتى يتمكن النواب من الاطلاع عليه ودراسته. كما أوضح أن السياسات العامة المضمّنة بهذه الوثيقة تندرج في إطار السياسات والبرامج التنموية الكبرى للمخطط الخماسي 2016 ـ 2020 غير أن الاختلاف الملاحظ في الأهداف الكمية بين الوثيقتين يرجع بالأساس إلى اختلاف الفرضيات المعتمدة في كل منهما والتي تترجم التقلبات المُسجلة والمتوقعة على المستويين الوطني والدولي، مُضيفا أن مشروع الميزان الاقتصادي يمكّن من مزيد مراجعة الأهداف المرسومة والمدرجة بمشروع مخطط التنمية بما أنه يعتمد فرضيات مُحيّنة.

وفي ما يتعلق بالإدارة العامة للتنمية الجهوية، أفاد أنه لم يتم حذف هذه الادارة من الهيكل التنظيمي الجديد للوزارة ولكن تم إعطاؤها المزيد من الاستقلالية إضافة إلى توسيع صلاحياتها ومشمولاتها لتصبح " الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية ".

وعن المؤتمر الدولي للاستثمار، أورد أنه احتراما لمبدأ استمرارية الدولة تمت مواصلة العمل وفق البرنامج الذي وضعه الوزير السابق في حين أنه كان بالإمكان اعتماد طريقة عمل أخرى لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر والمتمثلة في إرجاع تونس في خارطة الاستثمار العالمية واستقطاب الاستثمار الخارجي والتحكم في التوازنات المالية الكبرى خاصة وأن أغلب المشاريع المدرجة هي مشاريع عمومية.

وتعهّد السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمدّ اللجنة بأجوبة كتابية دقيقة ومُفصّلة بخصوص التساؤلات والاستيضاحات التقنية المطروحة. وتجدون نصّ هذه الأجوبة كاملا مرفقا بالتقرير.

قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية إنهاء النظر في مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2017.

رئيس اللجنة:
المنجي الرحوي

مقرر اللجنة:
شكيب باني